دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية : تقرير عن المؤتمر الدولي الذي عقد في القاهرة 25 - 27 يناير 1994 م تحت رعاية مركز الدراسات العربي - الأوروبي في باريس
المصدر:	مجلة الدراسات الدبلوماسية
الناشر:	معهد الدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	مرداد، جميل محمود محمد
المجلد/العدد:	ع 11
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1995
الصفحات:	245 - 262
رقم MD:	73617
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مشكلات البيئة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، العلاقات الدولية، العالم العربي، أوروبا، الحوار العربي الأوروبي ، التنمية الصناعية، التطرف الديني، الإرهاب الدولي، الأمن القومي، الصراع العربي الإسرائيلي، التنمية الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/73617

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تحديات العالم العربى في ظل المتغيرات الدولية

تقرير عن المؤتمر الدولى الذي عقد في القاهرة من ٢٥-٢٧ يناير ١٩٩٤م

تحت رعاية مركز الدراسات العربي- الأوروبي في باريس

اعداد الدكتور / جميل محمود محمد مرداد*

تعريف بالمركز وأهدافه :

تأسس مركز الدراسات العربي- الأوروبي، في مارس عام ١٩٩٢م، واتخذ من باريس مقرا له. ويسعى- كمركز للأبحاث والدراسات العامة - للربط بين العالم العربي وأوروبا، في مرحلة ما بعد انهيار سياسة الاستقطاب والحرب الباردة والايدلوجية الشيوعية، وتغير موازين القوى في النظام الدولى. وذلك انطلاقاً من أهمية العلاقات العربية الأوروبية، لما تمثله أوروبا من أهمية في اعادة توازن القوى العالمى. وبهدف خدمة صانعى القرار العربي ونقل وجهات النظر العربية إلى الجانب الأوروبي، بصورة صحيحة وموضوعية للمبررات التالية:

أ - الأهمية الاستراتيجية والجيولوجية لكل من أوروبا والعالم العربي، حيث يمثلان قلب العالم، ومهد الحضارات والثقافات البشرية.

ب - مواجهتهما لتحديات مشتركة تستوجب تعاونهما.

ج - اشتراكهما في مصالح استراتيجية وامتلاكهما لإمكانيات مادية وبشرية، تستلزم تعاونهما المتبادل.

كما يسعى المركز، إلى تنمية وتوثيق العلاقات والروابط العربية- الأوروبية السياسية والاقتصادية والثقافية والتجارية، وتنشيط وتشجيع التواصل والحوار، وإيجاد فرص جديدة للتعاون بينهما، وذلك من خلال وسائل حددها في التالي:

* أستاذ العلوم السياسية - علاقات دولية المساعد بمعهد الدراسات الدبلوماسية.

١- إقامة الحوار بين أوروبا والعالم العربي في كافة الميادين، وعلى كافة المستويات، للمساهمة في مزيد من التفاهم والالتقاء والتعاون.

٢ - العمل على نشر كل ما يؤدى إلى تحديد خصائص كل من العرب والأوروبيين، ضمن إطار من الاحترام المتبادل، للمقومات الشخصية لكل طرف، لتعزيز الثقة المتبادلة وزيادة الفهم بينهما.

٣ - العمل على تجاوز المعوقات السلبية في تاريخ العلاقات بينهما، وصولا إلى علاقات تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون الايجابى.

٤ - إبراز الأهمية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية، للعالم العربي كعنصر رئيسي في تحقيق التقدم والاستقرار في العالم.

٥ - اعداد الدراسات والبحوث واقامة الندوات واللقاءات الفكرية، ذات الطابع العملي والاكاديمي التي تتعلق بالمصالح المشتركة للطرفين، بهدف الوصول إلى استراتيجية موحدة تعزز مسيرة التواصل بين الجانبين.

٦ - إصدار الكتب والمنشورات الدورية التي تعالج قضايا تهم الطرفين، وتحث على أهمية تعاونهما.

٧ - تقديم المشورة لصانعي القرار، للوصول إلى استراتيجية تعاون مشترك بين الطرفين.

تعريف بالمؤتمر :

عقد المركز مؤتمره الدولي الثانى، حول تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، في القاهرة من ٢٥- ٢٧ يناير وتحت رعاية الرئيس الفخرى للمركز، والأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد، ورئاسة الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة، ورئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر.

وتكون المؤتمر من جلسة افتتاحية وست جلسات عمل، شملت المحاور والمواضيع التالية:

١ – التحديات السياسية والاستراتيجية التي يواجهها العالم العربي.
٢ – التحديات الأمنية والعسكرية.
٣ – مستقبل العلاقات العربية/ الإسرائيلية.
٤ – الصناعات العربية ومشاكل البيئة.
٥ – التحديات الاقتصادية والتنموية.
٦ – التطرف والإرهاب في المنطقة العربية.

وقد شارك في المؤتمر، حشد كبير من السياسيين والدبلوماسيين، ورجال الفكر المهتمين بالشؤون العربية، والعلاقات العربية الأوروبية في العالم العربي وفي أوروبا.

في **الجلسة الافتتاحية**، وجه الرئيس حسنى مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، رسالة إلى المؤتمر بمناسبة انعقاده في القاهرة، تضمنت إشادته باختيار موضوعات المؤتمر وأشار إلى أن..

«..تطورات الأعوام القليلة الماضية تشير إلى حقيقة هامة، أصبحنا ندركها بشكل أو بآخر، وهي أن ملامح الواقع العربي الحالي لم تعد ترتبط بظروف المنطقة وحدها، بل بعوامل إقليمية ودولية مختلفة قد شكلت معالم المرحلة الراهنة: كانهيار النظام الدولى القديم، وبدء عملية التسوية الشاملة للصراع العربى الإسرائيلي، وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية، ودخول العالم مرحلة الثورة الصناعية الثالثة».

كما تحدث الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، عن دور الجامعة لتحقيق الأمن العربى بمفهومه الشامل، حيث شدد على أن موقع العالم العربى من ناحية الجغرافيا السياسية، كنقطة التقاء بين قارات ثلاث، ومن ناحية الجغرافيا الاقتصادية، بما يحتويه من مصادر طبيعية وثروات بشرية ومادية، يفرض على العرب، أن يتعاملوا مع المتغيرات الدولية التي تحمل، ليس فقط تداعيات هيكلية وسلوكية، وإنما تداعيات قيمية، بعضها جديد وبعضها الآخر متجدد، بأن نؤثر فيها، كما نتأثر بها. والمطلوب هو، التعامل معها بشكل فعال ومؤثر حتى لايصبح العرب طرفا متلقيا لنتائجها. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة بلورة مفهوم جديد للأمن القومى

العربى، قوامه التكامل والترابط بين الأمن الوطني لكل دولة عربية، والأمن القومى العربي بمفهومه الشامل على أساس من المصير المشترك للأمة العربية.

ويعتقد الأمين العام بأن «المدخل العلمى والواقعى لبناء الأمن القومي العربي للتعامل بجدية وفعالية مع عالم الغد.. يتطلب التأكيد على أولوية وأهمية المصالحة القومية العربية،باعتبارها تشكل حجر الأساس في استعادة التضامن العربي».

وحصر الدكتور مفيد شهاب التحديات التي يسعى المؤتمر للتركيز عليها من خلال جلساته في التالى:

أولاً : التحديات السياسية والاستراتيجية: وأهمها تلك التحديات التي تتصل بالأوضاع والتطورات السياسية الداخلية في العالم العربي. ويضاف إليها، قضية العلاقات العربية التي فجرتها أزمة وحرب الخليج، ولاتزال ساخنة حتى الآن، وهي القضية التي يعد التعامل معها هو المدخل الرئيسي لطرح أية أفكار بشأن "العالم العربي".

ثانياً : التحديات الأمنية والعسكرية: إن أهمية وخطورة التحديات الأمنية ذات الطابع العسكري قد تصاعدت منذ نهاية حرب الخليج، وهناك محاولات مكثفة يقودها أكثر من اتجاه، لترتيب الأوضاع الأمنية في المنطقة، كما تتعرض بعض الدول العربية لمخاطر مختلفة، من جراء تصاعد تسليح أو طموحات أطراف إقليمية مختلفة.

وتمثل قضية التعاون العسكري بين الدول العربية، إحدى القضايا الملحة فى الوقت الحالي، فرغم أن التعاون على هذا المستوى كان ضروريا، فان مستواه لم يصل أبدا إلى الحد المطلوب. وتثار أيضا على هذا المستوى، مسائل الحدود بين الدول العربية، وبينها وبين دول الإقليم الأكثر اتساعاً، وهي مسائل لاتخلو من حساسية، وتثير قضايا مختلفة بشأن قدرة دول المنطقة على التفاهم حول مشكلات وضبط صراعاتها، أو استغلال تلك المشاكل لتخفيف طموحات غير مشروعة .. ويشير أيضا، إلى أن مسالة انعكاس التطورات الأمنية والعسكرية

الدولية على أمن العالم العربي، تظل قضية اساسية في ظل حالة الاعتماد الأمني المتبادل على المستوى الدولي حاليا.

ثالثاً : التحديات الاقتصادية والتنموية : وتتمثل في تصاعد دور المتغيرات الدولية في الدفع باتجاه التحرك، نحو اتباع استراتيجيات اقتصادية ذات مضمون معين، أو في التأثير على أوضاع اقتصادية ومالية عربية مختلفة، أو فيما تمثله من قيود على محاولات التطوير والاصلاح الاقتصادى العربي، وهي قضايا تفرض التعامل معها.

وإضافة إلى تلك التحديات التي تواجه العالم العربي، فإن المنطقة قد شهدت تطورات أساسية أدت إلى بروز أهمية عدد من القضايا التي أثارت – ولاتزال – جدلاً واسعاً حول أبعادها المختلفة مثل:

١ – مستقبل العلاقات العربية – الإسرائلية.
٢ – التطرف والإرهاب في المنطقة العربية.
٣ – الصناعات العربية ومشاكل البيئة.

كما تحدث الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن دور مجلس التعاون في تحقيق الأمن العربي والإقليمي، فحدد مفهوم الأمن بالنسبة لدول المجلس، بأنه ليس مفهوما احاديا ضيقا ينحصر في المجال العسكري فحسب، بل أنه مفهوم واسع ومركب ذو أبعاد وجوانب متعددة اقتصادية وسياسية وأمنية وتنموية.وعليه، فإن تحقيق الأمن الشامل رهن بتأمين هذه الأبعاد والجوانب المتعددة. وأوضح أن أبرز الحقائق والمعطيات التي تنطلق منها دول المجلس تتمثل في:

١ – ارتباط أمن الخليج بالأمن العربي الشامل ارتباط الجزء بالكل.

٢ – أن هناك تداخلات وتشابكا مابين الأمن والاستقرار في كافة المناطق الجغرافية للوطن العربي، فالأجزاء تؤثر وتتأثر ببعضها البعض. لهذا بذلت دول المجلس جهودا كبيرة ومضنية، بالتعاون والتنسيق مع الجامعة العربية، لوضع نهاية

للحرب العراقية الإيرانية إدراكا منها بان أمن واستقرارالعمق العربي، مرتبط بتأمين الاستقرار في الجناح الشرقي لهذا الوطن.

٣ - أن المجلس أكد بصورة واضحة وقاطعة على الارتباط الوثيق مابين الاستقرارفي منطقة الخليج، وتسوية المسألة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، تحرك المجلس في مرحلة الثمانينات على محورين، لتحقيق ركائز السلام العادل والدائم في المنطقة:

الاول : دعم الموقف العربي ماليا وسياسيا، لتعزيز وضعه العسكري والتفاوضي.
الثاني : في مساندة التوجه العربي، الساعي إلى إيجاد الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

وتحدث الدكتور صالح الطيار، بصفته رئيساً للمركز، الذي ركز على أن المتغيرات الدولية على كافة مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تؤثر بشكل مباشر في عالمنا العربي، نسبة لأهميته الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

وأشار بأن شعوبنا تعودت، أن تتهم العالم الخارجي في كل الصعوبات التي تمنعها من تحقيق طموحاتها، لأنها تخشى أن تواجه نفسها بالحقيقة الأهم، وتساءل ماذا قدمت شعوبنا لتحقيق هذه الطموحات، ولماذا مازالت الانقسامات تزداد باستمرار فيما بيننا؟ وأشار إلى أن هذه الأسئلة، هى التي دفعت لعقد المؤتمر، على أمل أن يخرج الباحثون والخبراء والمفكرون، بتوصيات تفيد أصحاب القرار في أمتنا، وليعمل كل من مكانه على تحقيق الهدف المنشود، وتذليل الصعوبات التي تواجهه.

وتطرقت **الجلسة الأولى** إلى التحديات السياسية والاستراتيجية، فحدد الأستاذ كمال شاتيلا، رئيس المركز الوطني للدراسات في لبنان، التحديات التي تواجه الأمة العربية حاليا وأجملها فيما يلي :

١ - النظام الدولي الجديد - القديم ذو المعايير المزدوجة في التعامل مع العالمين العربي والإسلامي والثالث.

٢ – التحدي الصهيوني.
٣ – المخاطر الإقليمية المتمثلة في الإمبراطوريات الإقليمية كالفارسية، والتركية.
٤ – الأخطار الداخلية المتمثلة في العصبيات المذهبية والطائفية والعرقية.
٥ – النزاعات العربية ومخاطر التدويل.

ولا يعتقد الأستاذ شاتيلا، بأن كل مصائبنا ناتجة من التدخلات الأجنبية، فنحن كعرب، نتحمل مسؤولية كبرى في ما آلت إليه أوضاعنا، وعلينا أن ننظر في أحوالنا بعمق لنستخلص مواطن الخلل في مسيرتنا. ويشخص أسباب الصراعات العربية في :

١ – إصرار بعض النظم على تصدير أفكارها وتجاربها إلى البلدان العربية، وبعضها يلتزم فكرة تصدير الثورة.
٢ – اعتقاد بعض النظم بالفكر القومي البسماركي، وبفكرة الضم القسري كمضمون للوحدة العربية.
٣ – تباين النظم الاقتصادية للبلاد العربية.

وتطرقت **الجلسة الثانية** إلى التحديات الأمنية والعسكرية. فحصر الدكتور هيثم الكيلاني رئيس تحرير مجلة شؤون عربية، مصادر التهديد للتعاون العسكري العربي في التالي :

١ – إسرائيل وإيمانها بأهمية استمرارها القوة الضاربة في المنطقة، واستمرار ذلك في تهديد الأمن العربي.
٢ – تركيا : تمتد اهتمامات تركيا إلى ثلاث دوائر إقليمية: أوروبا، العالم العربي، آسيا الوسطي، وتشكل هذه الدوائر فضاءات لحركة تركيا الإقليمية والدولية، ولرغبتها في أداء مربع الأبعاد: أوروبياً وشرق أوسطياً وإسلامياً، وعرقياً.
٣ – إيران : تتصف العلاقات العربية – الإيرانية بالقلق والاضطراب، خاصة بعد أن رسخت إيران احتلالها الجزر الإماراتية الثلاث، وتعرضت مراراً لاتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، من خلال دعم الجماعات المتطرفة فيها. ولإيران طموحاتها في الإطارين الإقليمي والإسلامي. وهي تستند

في ذلك إلى عقيدتها المذهبية، وإلى قوتها العسكرية والاقتصادية الراهنة والمستقبلة.

٤ - أثيوبيا : تنعم العلاقات العربية - الإثيوبية الآن بالهدوء، بعد فترة مضطربة تناوبتها النزاعات والمشكلات، بخاصة في عهد النظام السابق الزائل، الذي كان عنصر قلق واضطراب في مجال القرن الافريقي.

٥ - الوجود العسكري الأجنبي.

٦ - مشكلة المياه بين الدول العربية ودول الجوار العربي.

ويرى الدكتور جورج جوفي، نائب مدير معهد الأبحاث ودراسات الحدود في لندن، في سياق استعراضه لمسائل الحدود العربية - العربية والشرق أوسطية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، أن الحدود في منطقة الشرق الأوسط، ميراث تاريخي ثلاثي الأقسام، فهي تعكس المفاهيم الإسلامية والعامية والتقليدية للامة والأرض والدولة. كما أنها تعكس ممارسات الإدارة العثمانية. إلا أن تعيين هذه الحدود ورسمها الحالي، إنما هو نتيجة للتجربة الاستعمارية التي عرفتها المنطقة. وقد أظهر التقسيم والعواقب الامنية الناتجة عنه نموذجاً معقداً للتطور.

فالقوانين الإسلامية، أكدت على دور الأمة في تحديد الدولة. أما الموقف التقليدي، فقد أكد هو أيضا دور الأمة في تحديد اتساع الدولة. وقد كان رسم الحدود العثمانية أساسا لأهداف إدارية، وقد تكيف مع مباديء البلدية التقليدية والثقافية. وبهذه الطريقة يكون قد أدي إلى تعريف مؤقت، وغير واضح للحدود.

أما الرسم الاستعماري والرسمي للحدود فقد كان يهدف أساساً، إلى تثبيت السلطة على الأراضي، إضافة إلى ذلك، فإن إنشاء هذه الكيانات التي أصبحت في نهاية الأمر دولاً مستقرة، قد اقتضى دمج مباديء عقائدية ومفردات سياسية هي في الجوهر أوروبية، بدل أن تكون شرق أوسطية. وقد أدى إلى تأسيس كيانات ذات سيادة، لاتطابق بالضرورة الواقع التاريخي والثقافي والديمغرافي الذي وجدت فيه، وبما أن معظم حدود الشرق الأوسط قد وجدت لأهداف إدارية، فهي غالباً لاتتماشى مع الواقع الجغرافي أيضاً. ويعتقد الباحث أن مشاكل الحدود في منطقة الشرق الأوسط اليوم، إنما

تعكس غموضا من الناحيتين العقائدية والثقافية وانقطاعا من الناحية الديمغرافية، وأزمات حول الموارد، وفي داخل العالم العربي فإن هذه الأزمات قد تم السيطرة عليها عبر لواء الوحدة العربية، مع أن هذا الأمر لايصح مثلما كان يصح منذ خمسة وعشرين عاما. إنما هذه المشاكل حول الحدود الشرق أوسطية والعالم العربي، تحمل في طياتها إمكانية إثارة الأزمات، خاصة وأن الأوضاع في منطقة شط العرب، وفي الخليج ليست وأضحة. ولا يوجد في هذه المنطقة ما يوازي حماية الحدود الاستعمارية الذي نص عليه بيان القاهرة عام ١٩٦٤م والذي طالما تم العمل به في أفريقيا.

ويرى الباحث، أن المشكلة الأعمق التي تعترض العالم العربي، والشرق الأوسط، تعود للالتباسات التي تسببها التفسيرات المتعددة لمفهوم السيادة. فهل هو مجرد مفهوم إسلامي، أم هل هو نتيجة للوطنية العربية، أو هو نتاج مفاهيم القانون الدولي الأوروبي؟ وإجمالا، يرى الباحث أن الحدود تعين امتداد كل دولة، وأن شرعية هذه الحدود وقابليتها للحياة رهن بتعريف السيادة الذي تم استعماله. ولهذا التعريف علاقة وثيقة بتعريف الحدود من ناحية، وبمسالة الأمن الإقليمي من ناحية أخرى.

تطرقت **الجلسة الثالثة** إلى تحديات التطرف والإرهاب في المنطقة العربية.

ففي نقاش اللواء دكتور أحمد جلال عز العرب، الخبير بالأمم المتحدة، للأساليب العاجلة وطويلة الاجل لمواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية، يعتقد أنه نتيجة لغياب التنسيق الدولي في مكافحة الإرهاب، وعدم قدرة المجتمع الدولي على اتخاذ إجراء حاسم ضده، فإن على الدول الاعتماد على الحق المتوارث للفرد والجماعة، في الدفاع المشروع عن النفس الذي أكده ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٥١، ويقترح الباحث أن تتبنى الدول الإجراءات التالية :

١ – أن تتبنى سياسة ثابته ودائمة، مفادها عدم الاستجابة لمطالب الإرهابيين أو الرضوخ لتهديدات الإرهاب، مهما كان حجم الخطر الذي يمثله الإرهاب على الدولة.
٢ – أن تضع تشريعا وطنيا قويا متكاملا، يفرض عقوبات صارمة على جرائم الإرهاب، مع التاكيد على ضمان شرعية الإجراءات والالتزام الكامل بقاعدة سيادة القانون.

٣ – أن تبني جهازا قويا لجمع المعلومات عن الإرهابيين ونشاطاتهم، بالتعاون مع الدول الصديقة، والتي تشترك معها في وحدة المصلحة، والمواقف المبدئية ضد الإرهاب، والتي تستشعر تهديدا مشتركا من الأنشطة الإرهابية الدولية.

٤ – أن تفرض نظاما قويا لتأمين الأشخاص والمنشآت المستهدفة من العمليات الإرهابية، وذلك بناء على دراسات تشخيصية للظاهرة الإرهابية وتحليل الاتجاهات للمنظمات الإرهابية وأهدافها.

٥ – أن تبني وحدات حديثة في الشرطة والقوات المسلحة قادرة على قمع العمليات الإرهابية.

٦ – أن توقع معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف، مع الدول التي تشاركها وجهة نظرها نحو الإرهاب، وتجمعها معها مصلحة واحدة في التصدي للعمليات الإرهابية، وتنص تلك المعاهدات على تبادل المعونة بالنسبة للمعلومات وعمليات وحدات قمع الإرهاب، ويتضمن الشرط الأساسي في حرمان الإرهابيين من الفوز بغنيمتهم، وذلك بمحاكمتهم او تسليمهم للدول التي وقع عليها ضرر العملية الإرهابية.

٧ – أن توقع عقوبات على الدول التي تأوي الإرهابيين، أو تساندهم، وتشجعهم أو تجعل أرضها مكانا لتدربهم وملاذا يهربون إليه.

ويضع الباحث مبادئ أساسية تتبناها الأجهزة الأمنية في مواجهة الإرهاب وتتمثل في :

أ – الحرص على اتباع الأساليب القانونية المشروعة في مواجهة الإرهاب، والبعد عن الضربات الأمنية الانتقامية التي قد تشمل أشخاصا أبرياء، أو تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان، لأن مثل هذه الإجراءات قد تقمع المظاهر الخارجية للظاهرة بصورة مؤقتة، ولكنها ترحلها بصورة تراكمية إلى مستقبل تصبح فيه الظاهرة أشد خطورة، وأكثر استعصاء على الحل.

ب – الاعتماد على المعلومات والتحريات في اجهاض النشاط الإرهابي، فمن يملك المعلومات يملك القوة، ومن ثم، فإن تعاون الأجهزة المعنية بالأمن القومي في جمعهم المعلومات عن التنظيمات الإرهابية (قياداتها – بنائها التنظيمي – أساليب

التجنيد فيها – التدريب – التسليح – التمويل – أساليب العمليات – الفلسفة الفكرية التي تنتهجها – أهدافها – استراتيجيتها ... الخ) يحقق بصفة مؤكدة، القضاء على الظاهرة في مهدها .

ج – التعامل مع الأحداث الإرهابية باسلوب إدارة الأزمات، بحيث يمكن التقليل من الخسائر الناجمة عن الانشطة الإرهابية إلى أدني حد ممكن، وذلك اعتمادا على خطط عمليات موضوعة سلفا للتعامل مع المواقف الإرهابية المحتملة، وأيضا استخدام الأجهزة الأمنية لقواتها بصورة رشيدة.

د – التنسيق مع الأجهزة في الدولة لكشف دعاوي الإرهابيين ودحضها، فيما يسمى بالمواجهة الفكرية للإرهاب.

هـ – التنسيق مع الأجهزة الاعلامية لتغطية النشر عن العمليات الإرهابية، إذ أن الإرهاب يعمد دائما إلى القيام بعمليات مثيرة من شأنها جذب أنتباه الجماهير وإثارة الرعب العام، وغالباً ما تستدرج وسائل الإعلام إلى التغطية الكثيفة للنشاطات الإرهابية، وتحقق بذلك – ومن حيث لاتدري – الأهداف الخبيثة للإرهاب.

و – التأكيد على دور الجماهير في مكافحة الظاهرة التي تستهدف الأمن القومي للدولة وتمس بصورة مباشرة مصالح المواطنين العاديين، سواء فيما يتعلق بأمنهم وسلامتهم الشخصية، أو مصادر الدخل القومي والاستقرار والتنمية في الدولة.

تطرقت **الجلسة الرابعة**، إلى تحديات الصناعات العربية، ومشاكل البيئة، فاستعرض الدكتور عبدالبر القين، رئيس مصلحة الأرصاد وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية، في ورقته المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإنتاج والتصنيع والبيئة والتنمية التي تستهدف جميعها توفير احتياجات الإنسان. وأكد أن النظرة الجديدة في تناول قضايا تلوث البيئة وتدهورها وربطها بأنماط الإنتاج المستخدمة، تتصل اتصالا وثيقا بمفهوم «التنمية المستدامة» الذي شاع استخدامه في أواخر الثمنينات من هذا القرن، وأعلنت دول العالم تبنيه في قمة الارض بالبرازيل كمدخل إلى قضايا التنمية جميعاً – ومنها التنمية الصناعية – في القرن الحادي والعشرين، وما تبقى من هذا القرن. ولا يحمل هذا المفهوم منظورا بيئن للتنمية فحسب، بل يحمل أيضا مضامين اجتماعية،

وأخرى اقتصادية، تتعلق بحقوق هذا الجيل والاجيال القادمة في استخدام الموارد الطبيعية. والمنطلق الأساسي لكل هذا هو أن البيئة هي المكان والمقر الذي نعيش فيه، بينما التنمية هي ما نفعله جميعا نحو تحسين نصيبنا من هذا المقر، ويتمثل هذا الواقع في التحدي الجوهري، لأي مجتمع بشري .... تحسين نصيبه من هذا الكون ...

أما بالنسبة لدور المنظمات العربية في حماية البيئة، فان الدكتور صلاح حافظ، رئيس جهاز شؤون البيئة بجمهورية مصر، يعتقد أنه بالرغم من تعدد هذه المنظمات في المنطقة العربية، فإنها لاتزال تعاني من عدم الكفاءة وقلة الدعم المادي والمعنوي، مما يؤثر في فاعليتها وقدرتها على القيام بمهامها، إضافة إلى عدم وجود كيان مؤسسي مناسب يدعم قدرتها على القيام بالتعامل مع القضايا البيئية المختلفة، ولعلاج ذلك فإن الباحث يقترح التحرك في الاتجاهات التالية :

١ - أن نضع نصب أعينا عملية التنمية القابلة للاستمرار وإعطاءها دفعة قوية جديدة بطريقة تضمن التفاعل المتبادل بين السياسات الإقليمية والسياسات الوطنية.

٢ - تطوير كافة أنشطة وبرامج هذه المنظمات في إطار نصوص إعلان «ريو» وجدول أعمال القرن ٢١.

٣ - تعزيز التعاون والتضامن بين الشمال والجنوب - وبين الجنوب والجنوب.

٤ - إعادة هيكلة التنظيمات المذكورة على أساس الأهداف من خلال التركيز على الأنشطة العملية والقابلة للتشغيل فورا.

٥ - تقييم الأنشطة الإقليمية الحالية وتنقيحها وتركيزها على نحو يتسم بالشفافية، على أن يكون الهدف، هو التصدي لتحديات التنمية القابلة للاستمرار، وللآثار السلبية على البيئة والموارد على أكمل وجه.

٦ - تشجيع نقل التكنولوجيا النفطية والمناسبة، وحصر الموارد المالية الخارجية المتاحة وحشدها، لخدمة أغراض التنظيمات الإقليمية، والإسراع في إعداد مشروعات، تتسم بالطموح وتؤهل هذه المنظمات، للحصول على التمويل من هذه المصادر.

٧ - ضرورة التنسيق بين كافة التنظيمات الإقليمية لتبادل الخبرة والمعلومات.

٨ - من خلال ذلك يمكن أن تحقق للتنظيمات الإقليمية عموماً، والعربية خاصة الظروف والإمكانيات الملائمة للتعامل مع قضايا البيئة التي أصبحت تهدد صحة المواطن العربي ومواردنا الطبيعية للمخاطر.

تطرقت **جلسة العمل الخامسة**، إلى التحديات الاقتصادية والتنموية، حيث أشار الدكتور مظلوم، مدير معهد الدراسات الاستراتيجية بجمهورية مصر العربية إلى أن إقرار ضريبة الكربون بواسطة المجموعة الأوروبية، أو الدول الغربية عامة، سيكون له آثار وخيمة على اقتصاديات كافة الأطراف المختلفة. ويجمل الباحث هذه الآثار على الدول الخليجية والعربية المصدرة للنفط في التالي :

١ - ارتفاع أسعار البترول والطاقة المستخرجة منه، مما سينتج عنه انخفاض الطلب على النفط.

٢ - في مجال عائدات النفط، من المتوقع حدوث انخفاض إجمالي في عائدات دول مجلس التعاون الخليجي يقدر بحوالي ٨ - ١٤ مليار دولار، سنوياً، خاصة وأن هذه العائدات قد انخفضت طبيعيا من ١٨٠ مليار دولار عام ١٩٨١م إلى حوالي ٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٢م.

٣ - نظراً لاعتماد الدول الخليجية على عائدات صادراتها النفطية، والتي تمثل ٩٠٪ من صادراتها وعائداتها، سيؤدي خفض هذه العائدات إلى خفض الاستثمارات والتنمية في الدول الخليجية.

٤ - في مجال تصدير البترول، من المتوقع نقص الاستثمارات في تكنولوجيا التكرير الهادفة إلى خفض مستويات التلوث، نتيجة لانخفاض عائدات البترول بصفة عامة، وضعف الانفاق على البحث واستخراج البترول في دول الخليج، نتيجة لانخفاض عائدات النفط. والمعروف أن هذه التكلفة باهظة بالأساس وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، تقدر بحوالي ٢٥٠ مليار دولار حتى اوائل القرن المقبل، سواء للمحافظة على حصص الإنتاج أو لاكتشاف واستخراج البترول من مناطق جديدة، أي ستحدث ضغوطا لدى شركات البترول عامة.

كما أن فرض الضريبة، سيؤدي إلى إحداث أضرار ايضا في الصادرات البتروكيماوية إلى دول المجموعة الأوروبية، في الوقت الذي تجد فيه منافسة حالية في صادراتها إلى الدول الأوروبية، أي إلحاق الضرر بالصناعات البتروكيماوية بالدول الخليجية.

ويجمل الباحث الآثار المترتبة على فرض الضريبة، على دول العالم المختلفة في التالي :

أولاً : في مجال التنمية الاقتصادية:

أ - أن ارتفاع اسعار الطاقة، نتيجة لفرض ضريبة جديدة على استهلاك الطاقة، سيؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي لدول العالم المختلفة، سواء الدول الصناعية المتقدمة منها أو الدول النامية، ويأتي هذا في الوقت الذي يمر به العالم بحالة ركود اقتصادي عالمي، وارتفاع معدلات البطالة في الدول الصناعية الكبرى.

ب - انخفاض حصة المساعدات والمعونات التي تقدمها دول الخليج النفطية، لدول العالم المختلفة، سواء الدول الآسيوية والأفريقية والعربية.

ج - كما أن انخفاض الاستثمارات في الدول الخليجية بصفة عامة، يعني انحساراً في استيراد العمالة من الخارج، وبما لها من آثار سلبية في عائدات العمالة المستوردة في الدول الخليجية، والتي تنتشر بها العمالة الآسيوية والعربية، بل ومن الدول الغربية أحيانا، مما يعكس آثاراً سيئة على اقتصاديات هذه الدول، لأنها ستؤدي إلى تزايد نسبة البطالة، وانخفاض أكثر في مستوى المعيشة بها.

ثانياً - في المجال السياسي :

أن ارتفاع اسعار الطاقة بالنسبة للدول النامية، سيؤدي إلى ضغوط اقتصادية في هذه الدول، وارتفاع تكلفة المعيشة مع انخفاض الدخل بالأساس لهذه الدول سيكون له آثار سلبية قد تتسبب في إثارة قلاقل واضطرابات سياسية. كما أنه لايمكن إغفال الآثار السلبية ايضا في الدول المستهلكة للبترول، وهي الدول الصناعية في حالة إقرارها هذه الضريبة وتنفيذها.

وتطرقت **الجلسة السادسة**، إلى مستقبل العلاقة العربية الإسرائيلية، حيث اشار الدكتور مفيد شهاب، إلى أن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، يسهم في حل قضية شديدة الدقة، ومن هنا تأتي أهميته فهو يتجاوز الماضي، ويقفز بمنطقة الشرق الأوسط إلى آفاق المستقبل. وبالتالي، فإن إبرام ذلك الاتفاق في حد ذاته والاعتراف المتبادل بين الجانبين، يمثلان علاقتين إيجابيتين يمكن أن يدفعا العلاقات التصادمية بين الجانبين نحو علاقات طبيعية تقوم على الاحترام المتبادل لحقوق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء.

والاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، كاتفاق لمبادىء التسوية، وإن كان لايضع حلولا قطعية بشأن مسائل التسوية الدائمة، إلا أنه لا يخلو من إطار قانوني، يضمن احترام قواعد القانون الدولي، وهو ينطوي على عدد من الجوانب الايجابية التي يمكن إجمالها فيما يلي :

١ - يسهم الاتفاق في تحريك القضية الفلسطينية الإسرائيلية نحو اتجاه الحل السلمي وبديلا عن النزاع المسلح.
٢ - يعد الاتفاق تعبيرا إيجابيا عن رغبة الطرفين في تجاوز صرعات الماضي وآلامه، نحو مستقبل أكثر هدواً وسلاماً.
٣ - يعترف الاتفاق بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني، الأمر الذي ينسجم مع حقيقة الواقع ويمهد لممارسة هذا الشعب في تقرير مصيره، ومن ثم، إقامة دولة فلسطين المستقلة في ظل السلام مع الدول المجاورة، ومن بينها إسرائيل.
٤ - يهيىء الاتفاق المناخ المناسب، الذي يسمح بالدخول في مفاوضات أكثر عمقا، لتسوية المشكلات الدقيقة المعلقة بين الجانبين.
٥ - يأخذ الاتفاق المنهج التدريبي العقلاني، في تسوية النزاع، فيبدأ بمنح الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني في غزة، وأريحا، كنموذج مرحلي للتسوية الشاملة.
٦ - ينص الاتفاق على، أن الهدف من إبرامه هو تحقيق تسوية شاملة، ومن ثم فهو ينبيء عن نظرة إلى المستقبل الذي يقوم على الاحترام المتبادل بين الشعبين.
٧ - يتضمن الاتفاق مرجعية قانونية هامة، ألا وهي قرارا مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ وهما يوجبان على إسرائيل، الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عقب

صراع عام ١٩٦٧م.

٨ - يمهد الاتفاق لوضع إطار للتنمية الاقتصادية التعاونية بين طرفيه، ويفتح الباب لتعاون اقتصادي أكبر مع دول المنطقة.

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر :

لخص البيان الختامي للمؤتمر ما خلص إليه المشاركون من تصور عام للتحديات التي تواجه العالم العربي، في ظل المتغيرات الدولية، وسبل العبور من الوضع الحالي إلى وضع أفضل على مستوى العلاقات العربية - العربية، وعلاقات العالم العربي بأوروبا، والعالم ككل.

وقد حدد البيان الختامي التوصيات التالية :

أولاً : في مجال التحديات السياسية والاستراتيجية : أكد المشاركون على أن المتغيرات العالمية والإقليمية الراهنة تحتم على العرب، تحمل مسؤولية مواجهة أي تداعيات سلبية لهذه المتغيرات. وعلى ضرورة استعادة التضامن العربي، وذلك كي يمكن للعرب، أن يتعاملوا تعاملا نديا مع المتغيرات الجديدة وكذلك مع التكتلات العالمية الفعالة على أن يكون هذا التضامن، مبنيا على أسس حقيقية، وليس على مجرد العودة الآلية لأوضاع سابقة دونما أساس. وفي هذا الإطار تم التأكيد على الدور الخاص للجامعة العربية في تحقيق التضامن العربي، ويأتي ذلك عن طريق الجامعة وتقويمها، ووضع توصيات أمين الجامعة بهذا الخصوص موضع التنفيذ.

ثانياً : في مجال التحديات الأمنية والعسكرية : شدد المشاركون على الرغبة العربية في بناء سلام حقيقي وعادل في المنطقة يجمع العرب وكافة الدول المجاورة، على أن هذه الرغبة لاينبغي أن تعرقل عمليات البناء العسكري التي جرت وما زالت تجري في هذه الدول، ومن ثم فإن الرغبة في السلام لايمكن أن تكون من جانب واحد، وإنما يتعين أن تعكس إرادة كافة الأطراف الفاعلة في المنطقة. وإلى أن تتحقق الاستجابة الدولية والإقليمية لهذه المطالب المشروعة، رأي المشاركون

ضرورة المضي قدما، في إحياء التعاون العسكري العربي المشترك، وتنشيط أجهزته، بما في ذلك التعاون في مجال القطاعات العسكرية في الوطن العربي.

ثالثاً : في مجال مواجهة التطرف والإرهاب في الوطن العربي : أكد المشاركون على ضرورة عدم التهويل، أو التهوين من شأن ظاهرة الإرهاب، ففي الوقت الذي يبقى الإرهاب فيه عاجزاً عن تشكيل المستقبل، غير أنه يمكن أن يكون قادرا في ظل ظروف معينة على استنزاف طاقات وموارد الأمة العربية في غير الاتجاه السليم، ومن هنا يتعين موالاة هذه الظاهرة بالبحث العلمي المتعمق واقتراح كافة السبل التي يمكن مواجهتها على نحو سليم. وضرورة التحديد الدقيق للمسببات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للارهاب، ودراسة آلياته المختلفة بما يمكن من مواجهتها والبحث في السبل الكفيلة بمواجهته على نحو سليم، حتي لاتستفحل آثاره في مجتمعاتنا العربية، ومن هنا ضرورة إعادة النظر في سياساتنا التعليمية، والثقافية، والإعلامية بما يجعلها أكثر تعبيرا عن المجتمع، ومن ثم، أكثر قدرة على مواجهة الإرهاب، وكذلك ضرورة الاهتمام بتنمية المناطق الفقيرة في الأقطار العربية وتعميق المشاركة السياسة والتوصل إلى وضع سياسة، تضمن تفاعل وتكامل القطاعات الشبابية مع المجتمع، والتعرف على تجارب الأنظمة السياسية المختلفة في مواجهة الإرهاب.

رابعاً : في مجال جهود تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي : أكد المؤتمر على سلامة الموقف العربي الذي يقبل هذه الجهود، ويشارك فيها مشاركة فعالة، على أن يكون واضحا، أن الجهود الراهنة لاتضمن في حد ذاتها تأمين الحد الأدني من الحقوق العربية المشروعة، ودائما ما يتعين مواصلة العمل والنضال، من آجل توجيه مسيرة هذه الجهود تجاه التسوية الشاملة والعادلة لقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وفي مقدمتها تلك القضايا الخاصة بالقدس والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والأراضي العربية المحتلة.

خامساً : في مجال التحديات البيئية : ناقش المؤتمر، مختلف القضايا التي تنطوي على تحديات للوطن العربي، وأكد على الإيمان بأهمية حماية البيئة العربية،

والإقليمية العالمية بصفة عامة على أن يتفهم العالم بدوره وجهة النظر العربية بشأن القضايا البيئية، وكذلك المطالب العربية المشتركة بشأن عدم تقدير العالم المتقدم لمشاكله البيئية التي يسببها لنا، وشدد المؤتمر على المسؤولية العربية في تنمية المصادر الذاتية العربية لتنقية البيئة في الوطن العربي.

سادساً : في مجال التحديات الاقتصادية : ناقش المؤتمر الأوضاع في الإطار الإقليمي والعالمي الراهن، وما تحاول التكتلات الاقتصادية المتقدمة أن تفرضه من قيود، في غير صالح التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، ويأتي موضوع ضريبة الكربون، والشروط الأخيرة التي تضمنتها اتفاقية الجات، في السياق السابق.